ضمن جوائز "جلوبل فاينانس" لأفضل البنوك الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية عن العام 2022

13 جائزة ترسخ تفوق «الوطني» الرقمي الكاسح

6 جوائز محلية و5 إقليمية وجائزتان ضمن "أفضل مختبرات الابتكار المالي"

"الوطني" أفضل بنك رقمي في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية بالشرق الأوسط

الخرافي : تطوير قدراتنا الرقمية أولوية قصوى ونضخ استثمارات هائلة لترسيخ تفوقنا

بدأنا مرحلة جديدة من التحول الرقمي تركز على الأتمتة والذكاء الاصطناعي

تتسارع خطوات رحلة "الوطني" الرقمية وتحرز مزيداً من التقدم يتجسد في إطلاق الخدمات والمنتجات المبتكرة وحلول الدفع المتطورة يوماً بعد يوم، ما يلقى تقديراً من المؤسسات المحلية والعالمية المرموقة، حيث حصد بنك الكويت الوطني 13 جائزة على مستوى الكويت والشرق ضمن الجوائز السنوية "أفضل البنوك الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية عن العام 2022"، توّجته بها مجلة "جلوبل فاينانس العالمية" تقديراً لجهود البنك الرقمية الحثيثة وما يقدمه من خدمات ومنتجات رقمية متميزة وحلول دفع متطورة على مدار العام.

وتسلم الجوائز نيابة عن البنك رئيس مجموعة العمليات لمجموعة بنك الكويت الوطني، محمد الخرافي، ونائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية، هشام النصف، وذلك خلال الحفل السنوي الذي أقامته المجلة في دبي.

على مستوى الكويت، حصد البنك 6 جوائز، وتميز في 5 منها ليصبح الأفضل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وهي:

- أفضل بنك رقمي لخدمات الأفراد "على مستوى الكويت والشرق الأوسط"
- أفضل بنك في تقديم الخدمات المصرفية عبر الموبايل "على مستوى الكويت والشرق الأوسط"
- البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً "على مستوى الكويت والشرق الأوسط"
- أفضل بنك في تقديم عروض الودائع ومنتجات الاستثمار والبطاقات المصرفية عبر الإنترنت "على مستوى الكويت والشرق الأوسط"
- أفضل بنك في دفع الفواتير وتقديمها "على مستوى الكويت"
- أفضل بنك في منح القروض الشخصية عبر القنوات الإلكترونية "على مستوى الكويت والشرق الأوسط"

وعن أفضل مختبرات الابتكار المالي للعام 2022، حصد بنك الكويت الوطني جائزتين:

- أفضل الابتكارات المالية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف
- أفضل مختبر لشركات الخدمات المالية الرقمية

يقف وراء أحدث الخدمات والمنتجات الرقمية التي تتدفق إلى السوق عمليات تشغيلية ضخمة وبنية تحتية هائلة وفريق عمل متميز استطاع ان يحفظ لبنك الكويت الوطني فوارق ملحوظة عن المنافسين ويرسخ ريادته الرقمية. وفي ذلك الصدد، قال رئيس مجموعة العمليات لمجموعة بنك الكويت الوطني، محمد الخرافي، تعقيباً على حصد تلك الباقة المتميزة من الجوائز: "يعطي الوطني أولوية قصوى لتطوير قدراته الرقمية ولتحقيق ذلك يضخ البنك المزيد من الاستثمارات ويجذب أفضل المواهب لتعزيز تفوقه الرقمي ومكانته الرائدة في السوق على صعيد تقديم أحدث الخدمات والمنتجات الرقمية المتميزة وحلول الدفع الأكثر تطوراً".

وأشار الخرافي إلى الدور المحوري لمجموعة العمليات في ذلك الإطار قائلاً: "تشكل مجموعة العمليات في الوطني المحرك الرئيسي لمسار التحول الرقمي الذي يشهد مرحلة جديدة تركز على تعزيز استخدام أحدث الحلول والتكنولوجيا المتطورة التي تشمل تكنولوجيا الروبوتات في العمليات التشغيلية (RPA)، والأتمتة والذكاء الاصطناعي".

وأكد الخرافي على إطلاق مجموعة العمليات في الآونة الأخيرة مرحلة جديدة من التحول الرقمي نجحت خلالها المجموعة في تحويل عشرات العمليات من النظام التقليدي إلى الآلي بشكل كامل ما ساهم في تقليص عدد كبير من ساعات العمل.

وبهذه المناسبة نائب قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، هشام النصف: "نشعر خلال لحظات التتويج بالفخر والسعادة بما تمثله من تكليل لجهودنا على مدار عام كامل لكنها تضع على عاتقنا مسؤولية أكبر تلزمنا بالحفاظ على ما وصلنا إليه من تفوق ومواصلة تقديم المزيد".

أضاف النصف: "العلامة التجارية للوطني تعني لعملائنا ثقة راسخة في قدرة البنك على الاحتفاظ بريادته في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة التي تلبي احتياجاتهم. ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده الصناعة واشتداد حدة المنافسة مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى تصبح المهمة أكثر صعوبة، لذلك نحرص على بذل المزيد من الجهود للحفاظ على ريادتنا".

وأكد النصف على أسبقية بنك الكويت الوطني في بدء رحلته للتحول الرقمي مبكراً ما أثمر عن تراكم بنية تحتية تكنولوجية هائلة لدى البنك وبناء فريق عمل من الكوادر والخبرات المتميزة ما ساهم في ثراء ما يقدمه الوطني للعملاء من خدمات ومنتجات رقمية تضاهي المستويات العالمية وتلبي احتياجات العملاء بدقة وحلول دفع هي الأكثر تطوراً والتي غالباً ما يكون ظهورها لأول مرة في الكويت. وعن إقبال العملاء وارتفاع مستوى الرضا عما يقدمه الوطني من خدمات ومنتجات، أوضح النصف أن كلمة السر في إقبال العملاء المعرفة الدقيقة لاحتياجاتهم بفضل التواصل المستمر معهم والتعرف على تطلعاتهم ما يعزز من القدرة على ابتكار خدمات ومنتجات وحلول دفع تناسب أنماط حياتهم اليومية على اختلاف شرائحهم.

يذكر أن جلوبل فاينانس العالمية التي تأسست في العام 1987 وتتخذ من نيويورك مقراً لها من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفاً من المديرين التنفيذيين ومسؤولي القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في المؤسسات المالية في 193 دولة حول العالم.

كما تجري المجلة سنوياً العديد من الاستبيانات حول الابتكار والريادة للبنوك والمؤسسات المالية حول العالم يتم على إثرها اختيار الأفضل على المستوى الإقليمي والعالمي.

رئيس مجموعة العمليات لمجموعة "الوطني" محمد الخرافي يتسلم جوائز البنك

النصف : لدينا بنية تحتية تكنولوجية هائلة وكوادر متميزة تعزز تقديمنا خدمات تضاهي المستويات العالمية

نقود دفة التطوير ومنتجاتنا غيرت مشهد حلول الدفع في الكويت

يناقش قضايا مهمة من بينها "العملات الرقمية للمصارف المركزية ودورها في تعزيز الشمول المالي"

صندوق النقد العربي ينظم الاجتماع الـ 25 «عن بعد» للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

افتتح أمس الأربعاء، الاجتماع الدوري الخامس والعشرين للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، الذي يعقد "عن بُعد". يشارك في الإجتماع مدراء إدارات نظم الدفع والتسوية والبنية التحتية المالية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما يحضر اجتماع اللجنة ممثلين عن المؤسسات الإقليمية، منها: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وإتحاد المصارف العربية. كما يحضر الاجتماع خبراء يمثلون مؤسسات مالية دولية، ومصارف مركزية عالمية مثل: مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، واللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية التابعة لبنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك فرنسا، والهيئة الفيدرالية الألمانية للرقابة المصرفية، وبنك إنكلترا، ومؤسسة يوروكلير، وجمعية سويفت، والوكالة الألمانية للتنمية، ومؤسسة "بيل وميلندا غيتس".

تهدف اللجنة إلى المساهمة في تطوير أنظمة الدفع والتسوية في الدول العربية، وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات في هذا الشأن بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يتولى صندوق النقد العربي في إطار دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أمانة اللجنة. ترتكز مهامه في هذا الصدد على إعداد جدول الأعمال والمساهمة في إعداد الدراسات والتقارير التي تصدر عن اللجنة ومتابعة توصياتها.

تتناول اللجنة في اجتماعها على مدى يومين، عدداً من الموضوعات المهمة، أبرزها: الاتجاهات الحديثة في مجال نظم الدفع والبنية التحتية المالية في إطار أعمال مجموعة العشرين، حيث سيتم مناقشة آخر التطورات والتقدم المحرز في خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود. كما سيتاح لأعضاء اللجنة، الإطلاع على آخر مستجدات خدمات منصة "بُنى" للمدفوعات العربية التابعة للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، ومناقشة دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تشجيع الاستفادة من الخدمات المبتكرة التي تقدمها المنصة للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية.

كما تناقش اللجنة مجموعة من المواضيع، منها العملات الرقمية للمصارف المركزية كأداة جديدة لتعزيز الشمول المالي، والتوجهات العالمية لأنظمة العملات المستقرة والعملات الرقمية، وتداعيات ترتيبات العملات المستقرة والعملات الرقمية في نظم الدفع عبر الحدود والإشراف عليها، والإشراف على مدفوعات التجزئة والدور المتنامي للبنوك المركزية. كذلك، يتضمن الاجتماع مناقشة موضوعات تتناول إعادة التفكير في دور المصارف المركزية على صعيد تطوير نظم الدفع، والاتجاهات الحديثة في مجال استخدام البيانات الكبيرة، وتطبيقات البلوكتشين في عمليات الدفع والتسوية، ومخاطر وفرص شركات التقنيات في الخدمات المالية في المنطقة العربية، ومناقشة القضايا والسياسات المناسبة للتعامل مع الابتكارات الحديثة في المدفوعات، إلى جانب الاطلاع على تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير التعاملات غير النقدية. كما يشمل جدول الاجتماع استعراض التطورات الحديثة في الدول العربية فيما يتعلق بنظم الدفع والتسوية.

في هذه المناسبة، ثمّن معالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي التطور المستمر في المواضيع والقضايا التي تناقشها اللجنة وأهميتها بالنسبة للدول العربية في تعزيز سلامة وكفاءة المعاملات المالية وتدفق المدفوعات والتحويلات. أعرب معاليه، عن سعادته بالمشاركة الواسعة للمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية والبنوك المركزية العالمية، بما يعزز من أهمية اللجنة كمنصة للحوار وتبادل التجارب والخبرات في مواضيع نظم البنية التحتية المالية. أكد معاليه على ضرورة الاهتمام بمواضيع العملات الرقمية وأن تكون اللجنة سبّاقة ومبادرة في تعزيز المعرفة لدعم جهود الدول العربية في هذا الشأن. أشاد معاليه بالدعم والتشجيع المقدم من أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، لمنصة "بُنى" للمدفوعات العربية، وما تتيحه خدمات المنصة من فرص كبيرة لتطوير منظومة الدفع والتسوية في المنطقة العربية وتعزيز الاندماج المالي الإقليمي والارتباط مع النظام المالي العالمي، متطلعاً لدعم ومساهمة أعضاء اللجنة في التعريف بالمنصة وتوسيع شبكتها من البنوك المشاركة. تمنى معاليه للمشاركين اجتماعات مثمرة وبناءة.

تحت عنوان "التعريف بإطار المهارات لعصر المعلومات" وبمشاركة فيادين وممثلين لجهات حكومية

"المركزي لتكنولوجيا المعلومات" نظم ورشة تدعم وضع إطار وطني للمهارات الرقمية

جانب من المشاركين في ورشة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

استكمالاً لورش العمل المختلفة التي يقيمها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشكل دوري ووفق برنامج زمني دقيق، لتفعيل آليات التحول الرقمي في البلاد، أقام الجهاز المركزي أخيراً ورشة عمل تحت عنوان " التعريف باطار المهارات لعصر المعلومات" بالتعاون مع شركة ديلويت وبمشاركة وحضور عدد من القياديين وممثلي مختلف الجهات الحكومية .

نائب المدير العام للمشروعات الوطنية في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمار الحسيني، أكد على أهمية تنظيم عملية التدريب للكوادر الوطنية في القطاع الحكومي، مشيراً الى انها ضرورية وحتمية لنجاح خطط التحول الرقمي في مختلف القطاعات، ولافتاً الى أن الورشة تستهدف تعزيز الجهود لوضع خطة متكاملة لبناء الاطار الوطني للمهارات الرقمية في البلاد لتحقيق الاستفادة القصوى من البيانات المتاحة وتكنولوجيا المعلومات في رقمنة الخدمات الحكومية مما ينعكس ايجابياً على تطوير القدرات الحالية والاحتياجات المهنية للعاملين في القطاع الحكومي . وأردف الحسيني إن الاحصائيات والدراسات الحديثة تشير الى نمو الانفاق على تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 4.5 في المائة سنوياً وأن يصل إلى 171.3 مليار دولار هذا العام مع تزايد التحول الرقمي للشركات وسط الوباء، لافتاً الى مشروع الاطار الوطني للمهارات الرقمية والذي تم ادراجه بخطة التنمية وخصصت ميزانية له، ليوفر المعطيات والمؤشرات اللازمة لكل مهارة رقمية على حدى ويربطها بمعايير خاصة لقياس مستوى الأداء لموظفي القطاع الحكومي ، مشيرا الى ان الجهاز المركزي اعتمد اطار SFIA لرصد المهارات الوطنية الرقمية للموظفين والذي يعد الأكثر انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية لتحقيق رؤية كويت جديدة 2035، فضلاً عن ملاءمته لاطار المهارات الوطني للقوى العاملة الحالية والمستقبلية في مجال تكنولوجيا المعلومات وأمنها.